دور مناطق البلديه ومدراء المناطق في تنمية المجتمع المحلي

علي الطرقي ذياب الجازي

مدير منطقه / اذرح

بلدية الاشعري

الملخص

التنمية المحلية تلعب دور القاعدة الأساس لأنواع أخرى من الانتظام، وهي بحدّ ذاتها تصوّب نحو مسائل مجتمعية تؤثّر على الجميع: التنمية الاقتصادية، والصحة العامّة، الخ. الغاية هي بناء قدرة المجتمع المحلّي على التعاطي مع أي حاجات أو مسائل تنشأ، وهي تظهر في مشاريع مجتمعية أصغر كتنظيف الأحياء وبناء ملعب في المجتمع المحلي...الخ. وهي تساعد هذه المشاريع على تحديد الحس المجتمعي وبنائه لدى مختلف سكّان المنطقة، يهدف هذا البحث في التعرف على دور مناطق البلدية ومدراء المناطق في تنمية المجتمع المحلي الأردني حيث تم الإعتماد على البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والمقالات المنشورة على الأنترنت من أجل تعزيز البحث الحالي.

Abstract

Local development plays the role of the basis for other types of regularity, and in itself it directs towards societal issues that affect everyone: economic development, public health, etc. The goal is to build the capacity of the local community to deal with any needs or issues that arise, and they appear in smaller community projects such as cleaning neighborhoods and building a playground in the local community...etc. It helps these projects to identify and build a sense of community among the various residents of the region. This research aims to identify the role of municipal areas and district managers in the development of the Jordanian local community, where secondary data from previous studies and articles published on the Internet were relied on in order to enhance the current research.

المقدمة

التنمية المحلية المستدامة وجذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي جهد تشاركي، موجة لتوحيد جهود جميع الأنشطة المجتمعية بمشاركة فاعلة من جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات، وتحفيز الكامن. وطاقات المجتمع غير المستغلة للوصول إلى حياة أفضل للمواطنين.

تعد المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية للمجتمعات. تقاس مؤشرات نجاح خطط التنمية بمدى مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار لأن جميع خطط ومشاريع التنمية تستهدف أفراد المجتمع بكافة شرائحه.

إذا لم يشارك أفراد المجتمع في وضع الخطط والبرامج التنموية، فإن المخططين سيصطدمون بمعرفة استجابة المجتمع وتفاعله مع هذه المشاريع لأسباب مختلفة، منها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنهم لم يلبوا احتياجاتهم وأولوياتهم.

وتعاريف المشاركة المجتمعية وسيتم التركيز على الجوانب التنموية والتخطيطية، وكذلك أهمية المشاركة، ومزاياها وصورها، ومستوياتها، وكيفية تفعيل دورها في التنمية الحضرية المستدامة.

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وحضرياً، من خلال المساهمة التطوعية لأبناء المجتمع في جهود التنمية، سواء بالرأي أو العمل أو التمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام جهود قادة المجتمع وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

تساهم مشاركة المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات والمطالب بشكل أفضل وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي. تسمح المشاركة المجتمعية لعملية ديناميكية مستمرة للعمل. كما أنه يعزز الإجماع المثمر والحلول

المبتكرة ويسد الفجوات في المعرفة والقوة الموجودة بين الخبرة التكنوقراطية والمشاركة المحلية.

تزيد مشاركة المجتمع من المعرفة المحلية للمديرين، وتعزز الاستجابة، وتزيد من الشفافية والمساءلة، مما يعزز بدوره تقديم الخدمات بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة في أنظمة الإدارة تعمق شعور المجتمع المدني بالانتماء والملكية حيث يصبحون هم صناع ومحددات مصائرهم.

وبالتالي ، فإن إشراك المجتمع المحلي لا يؤدي فقط إلى تنمية إحساس قوي بملكية المدينة بين المواطنين ولكنه يلزمهم خاصة عندما تتغير ظروفهم الاقتصادية أو تجعلها ممكنة؛ ضمان التحسين المستمر بشتى الطرق.

وقد لوحظ أن مجموعة من التحديات الصعبة التي تواجه العالم اليوم لا يمكن أن تحلها الحكومات وحدها، بل تتطلب مشاركة أصحاب المصلحة لأن لديهم المعلومات والخبرات والاتصالات اللازمة مع الفئات المستهدفة الرئيسية.

فالمشاركة المجتمعية تمثل اللامركزية في العمل الإداري في المجتمعات، وهو أساس الحكم الصالح وتمكين الناس.

إن أهم الأولويات التي يسعى الاردن الى تحقيقها للوصول الى مستويات التنمية المستدامة والمنشودة هو:-

- تطوير المجالس البلدية
- تعزيز دورها وتقوية اقتصادها المحلي
- تحسين اوضاعها المالية
- رفع قدراتها المؤسسية
- إيجاد بلديات كفوءة وقادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار
- تنفيذ المشاريع المنبثقة عنها بكفاءة وفعالية مع التركيز على استخدام الموارد المتاحة.

- جاء قانون البلديات الاردني الجديد رقم 14 لسنة 2007 ليضيف دورا جديدا وهاما لعمل البلدية وهو الدور التنموي حيث كان عمل البلدية سابقا يقتصر على الدور الخدمي فقط ولكن ألان أصبح بمقدور البلدية إقامة مشاريع استثمارية تعود بالنفع المادي وتحسين إيراداتها مما ينعكس إيجابا في تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن ، كما انه مكن البلدية بالتشارك والشراكة مع القطاع الخاص.
- وان هذا الدور الذي تقوم به البلدية هو نقله نوعية وهامة سوف يعمل على تحسين نوعي في العمل البلدي وفتح المجال أمام القطاع الخاص للشراكة مع البلديات في المشاريع التنموية.
- ويرتكز مفهوم الإدارة المحلية النموذجية للبلدية على مجموعة من الدعائم التي يمثل كل منها مسارا في الاتجاه الصحيح والتي لا بد من اعتمادها والعمل بهذه الدعائم والمحاور للوصول الى بلديات كفؤة وقادرة على ادارة العمل البلدي بنجاح وتقديم افضل الخدمات للمواطنين والوصول الى تنمية محلية مستدامة.
- حيث ان المجالس البلدية هي هيئات محلية ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية تقوم بتوفير الخدمات الأساسية المناطة بها للمواطن وهي تعتبر بحق محور وركيزة أساسية للتنمية بالتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وللتعرف على الواقع التنموي والخدمي للبلديات يجب التطرق إلى النواحي الإدارية والمالية والفنية والبيئية والصحية والتنموية التالية:

ما هي التنمية المحلّية؟

بينما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها طريق للتحسين ، فإنها ، مثل العمليات الأخرى لتنظيم المجتمع، يجب أن تركز على الإجراءات والنتائج. يمكنك فقط إشراك الناس في مسار أو إنشاء مسار إذا كانت هناك نهاية في النهاية، سواء كان ذلك بإقناع البلدية بوضع إشارة مرور أو إنهاء الفقر. لذلك، عندما نناقش كيفية الانخراط في التنمية المحلية، وكيفية استخدامها، فإننا ندرج اختيار القضايا التي تعالج الاحتياجات

المجتمعية الحية. فقط من خلال التركيز على اتخاذ الإجراءات لتحقيق هذه النتائج التي تعالج هذه القضايا ستزداد احتمالية إشراك المواطنين.

يحدّد أربعة أنواع من التنظيم المجتمعي:

- التنمية المحلية: تخلق بنية تحتيّة للحراك والتحركات المجتمعية.
- التخطيط الاجتماعي وتغيير السياسات: نوعٌ من التنظيم المجتمعي الذي يستخدم النظام السياسي وغيره من النُّظم لبناء السياسات التي تعمل على تحسين نوعية حياة كافّة المواطنين.
- التحرك الاجتماعي والمناداة الخاصة بالنظم: تجعل المواطنين ينخرطون في فهم "السلطة" وبنائها، واستخدامها للمناداة والمفاوضة من أجل مصالح المجتمع المحلي.
- بناء الائتلافات: يشكّل مجموعات على مدى المجتمع المحلي مكوّنة من المنظمات والأفراد، إمّا للعمل على مسائل معيّنة أو لطرح حاجات مجتمعية أكثر عموميّةً.

غالبًا ما يُنظر إلى هذه الجوانب الأربعة للتنظيم المجتمعي على أنها منفصلة، ولكن قد يكون من المفيد أكثر اعتبارها أجزاء متقاطعة من كل واحد. إذا قمت بعمل جيد في التنمية المحلية، فستكون لديك قاعدة آمنة ، تتكون من أشخاص قادرين على التنقل بأي من الطرق العديدة. يخلق تنظيم المجتمع الحقيقي مجتمعًا جاهزًا لأي شيء. التنمية المحلية هي إنشاء بنية تحتية مجتمعية وشاملة يمكنها، على هذا الأساس، الاستجابة بأي طريقة ضرورية لمواجهة التحديات، والاستفادة من الموارد، وإحداث تغيير اجتماعي إيجابي.

التنمية المحلية يمكن أن تجعل المجتمع المحلّي مكتفياً ذاتيّاً وقادراً على تحديد مشكلاته بنفسه وحلّها: تشمل مزايا هذا الموقف ما يلي:

- زيادة الثقة المجتمع المحلي في نفسه واحترامه لذاته، ما يحفّز المواطنين على التعامل مع المشكلات الصعبة وحلّها
- خفض (أو القضاء على) حاجة المجتمع لأنْ يعتمد على مصادر خارجية للحصول على مساعدة، ما يؤدي إلى عدم وجود "خبراء" يحدّدون ما هو مناسب للمجتمع

- زيادة في السرعة التي يتمكن المجتمع من خلالها الاستجابة للمشكلات وتعبئة الموارد
- التأكّد من أنّ المشكلات التي يطرحها المجتمع المحلي هي فعليّاً تلك التي تهمّه.

الأمور الادارية

أولاً: الرؤية المستقبلية للعمل البلدي وتتضمن المعاير الإدارية

- أن تقوم البلدية بإعداد خطة إستراتيجية للتنمية المحلية لمدة أربع سنوات يشارك بها المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وضع خطط تنفيذية للخطة الإستراتيجية وخطط مالية تمكن البلدية من تنفيذ خطتها الاستراتيجية.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة.
- التنسيق المستمر بين البلدية والبلديات المجاورة وكذلك البلديات في نفس الإقليم وذلك لتحقيق التعاون المشترك.

ثانياً: النظم والإجراءات وتتضمن المعايير التالية:

- الاستقرار التنظيمي للبلديات ويتمثل في تنفيذ العمل من خلال:

أ- كادر وظيفي كفؤ قادر على تنفيذ المهام الموكلة اليه.

ب- توفر الأدوات والمعدات اللازمة.

ت- التمويل المالي لتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية المراد تنفيذها.

حيث ستساهم عملية تعزيز المساءلة والشفافية في:

- تعزيز الثقة بين متلقي الخدمة والبلدية.
- جعل القرارات أكثر منطقية وقابلة للتغيير.
- رفع مستوى الوعي لدى المواطنين في مجال حقوقه.
- تحميل السكان المحليين لمسؤولياتهم اتجاه البلدية.
- تقليل من فرص الفساد على المستوى المحلي.

آلية العمل المشترك بين البلدية ومختلف قطاعات المجتمع المحلي:

- المشاركة بين البلدية وقطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال عقد الاجتماعات الدورية ومناقشتهم في كافة المسائل التي تخص العمل البلدي وجذب الاستثمار وتعزيز الاقتصاد المحلي.
- وضع مجموعة من الأدلة والإرشادات لتمكين المواطن والمستثمرين من خلالها أن يتعرف على الإجراءات والخطوات التفصيلية والواضحة للحصول على الخدمات المطلوبة.
- توفير المكان المناسب للمواطن الذي يراجع البلدية للحصول على الخدمات.
- إحداث مكتب لخدمة الجمهور لتقدم المعلومات للمواطن والمستثمرين وإرشاده.
- توزيع الخدمات بعدالة بين المواطنين.
- اطلاع البلدية على تجارب البلديات الأخرى على امل الاستفادة من ذلك في تطوير أعمالها.
- أن تلتزم البلدية باعتبارات التنسيق المتواصل مع البلديات المجاورة في نفس المنطقة او الاقليم لمناقشة المشاكل المشتركة ومحاولة الاتفاق على الحلول المشتركة وتحديد الاستثمارات المشتركة.

إجراءات تطوير وتعزيز الدور التنموي المستدام للبلديات وجذب الاستثمار

تنطلق الخطة المستقبلية لتطوير القطاع البلدي وتعزيز الاقتصاد المحلي، والتي تنفذها وزارة الشؤون البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال تبني التنمية بمفهومها الشامل كمدخل وتوجيه وهدف له. جميع السياسات والمشاريع، من خلال رؤية واضحة مبنية على رسالة واضحة المعالم وأهداف شاملة ومجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف في مجملها إلى: الوصول إلى بلديات كفؤة قادرة على إدارة العمل البلدي بنجاح، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، والقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم بكفاءة والتميز في خدمة وتنمية المجتمعات المحلية، وتفعيل دورهم في مكافحة الفقر والبطالة من

خلال إقامة مشاريع استثمارية بمشاركة المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص لتكون نواة حقيقية للتنمية المحلية. وتعمل بطريقة مؤسسية.

الأهداف:

- دعم جهود الحكومة نحو ترسيخ أسس وإجراءات فاعلة للتنمية المحلية.
- تمكين مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها التنموي بنهج التخطيط التشاركي.
- إيجاد اكبر قدر من الأمان الاجتماعي للفرد من خلال التركيز على تنمية المناطق الفقيرة.
- تقديم الخدمات النوعية للمواطنين بما يتناسب مع احتياجاتهم وأولوياتهم.

السياسات والإجراءات

- إبراز دور البلديات كوحدات تنموية في خدمة المجتمعات المحلية.
- ترسيخ مبدأ الحاكمية الرشيدة القائمة على أسس المسائلة والشفافية واحترام القانون في إدارة البلديات.
- تشجيع البلديات المتجاورة على العمل المشترك في تقديم الخدمات
- وإنشاء المشاريع التنموية.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لمشاركة البلديات في تنفيذ المشاريع التنموية وفي إدارة بعض انشطتها.
- تحفيز البلديات على تحسين قدراتها في تحصيل ايراداتها.
- العمل بمفهوم التخطيط الشامل لاستعمالات الأراضي.
- تدريب وتأهيل الموظفين حسب الاحتياجات ورفع القدرات المؤسسية في البلديات.
- مأسسة العلاقة بين البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي.

الأدوار والمسؤوليات

1-إنشاء دائرة للتنمية المحلية في وزارة الشؤون البلدية:

- المساعدة في اعداد دراسات لمشاريع تنموية واستثمارية يمكن اقامتها في البلديات بحيث تعود بالنفع على البلدية والمجتمع المحلي مع ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.

- تقوم الوزارة بالبحث عن مصادر التمويل للمشاريع التنموية وكذلك المساهمة في دعم هذه المشاريع وذلك من خلال المنظمات والهيئات الدولية المانحه او الشراكه مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- ضمان استمرارية وديمومة الدور التنموي للبلديات.
- التنسيق مع دوائر الوزارة المختلفة حول الخطط والاستراتجيات وخطط التنمية المحلية في البلديات بهدف ملائمتها مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.
- دعم وحدات التنمية المحلية في البلديات لإعداد الخطط الإستراتيجية وخطط التنمية المحلية في بلدياتهم.
- المساهمة في دعم شبكات التعاون والمشاركة فيما بين الأطراف المحلية وتعزيزها (القطاع الحكومي، المؤسسات غير الحكومية/التطوعية، القطاع الخاص، لجان المجتمع المحلي)
- تقديم العون الفني والتسهيلات الممكنة التي تحتاجها البلديات في المجالات التنموية.
- نقل تجارب البرامج والمشاريع التنموية الريادية الى باقي بلديات المملكة.
- المساهمة في انشاء قاعدة بيانات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلديات.
- المساهمة في تنفيذ وتحليل المسوحات اللازمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلديات.
- المشاركة في دراسات البرامج المحلية والدولية المتعلقة بالتنمية ومتابعة المؤشرات التنموية للمشاريع والبرامج قيد التنفيذ.

2- انشاء وحدات التنمية المحلية في المحافظات:

تقديم العون والمساعدة الإدارية والفنية لوحدات التنمية المحلية وذلك بالتنسيق مع المجلس التنفيذي والاستشاري.

- التعاون مع اللجنة الفنية لإزالة عراقيل (الكهرباء) ومساعدة إدارات التنمية المحلية في حل الصعوبات في تنفيذ مشاريع التنمية.

- تقديم العون الفني وبناء قدرة العاملين في التنمية المحلية في مجال إعداد تقارير المتابعة وإعداد تقارير الواقع الاقتصادي الاجتماعي.
- العمل مع إدارات تنمية المجتمع لتطوير مؤشرات الفقر على المستويين الإداري والمجتمعي وتحديثها. الحدود التي تساعد في إظهار فرص الاستثمار التنموي المتاحة في أي مجال ضمن حدود البلدية.

3- انشاء وحدات تنموية في البلديات بحيث تكون مهامها على النحو التالي:

- جمع وإنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصـــادي والبيئي على مستوى المجتمع المحلـــي في البلدية.
- تحليل وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية في جميع القطاعات (السياحة، والاقتصاد، والبيئة ، والمجتمع) لجذب الاستثمار. تحديد مشاريع التنمية المستدامة ذات التأثيرات والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالنظر إلى دورها في حل المشكلات التي تؤثر على الفقر والحد من البطالة. يهدف التنسيق إلى تعزيز شبكات التعاون والمشاركة بين السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.

تشكيل مجالس شراكة مع المجتمع المحلي وتوعية هذه المجالس في مفاهيم القيادة والمسؤولية الجماعية والمشاركة الأهلية وشؤون النـوع الاجتماعي.

التعاون مع وحدات التنمية على مستوى المركز لإعداد وتنفيذ برامج التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ووضع استراتيجيات تنموية على المستوى المحلي.

التعاون مع وحدات التنمية المركزية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصاديـة للمشاريـــع المقترحة.

- إعداد التقارير اللازمة الدورية عن سير العمل وعن جميع الفعاليات التي تتم على المستوى المحلـي.
- التنسيق مع كافة المديريات والأقسام في البلدية فيما يخص أعمال الوحدة.
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشاريع التنموية.

بالرغم من حجم الانجازات في مجال التنمية المحلية إلا أنه لابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة.

إذا كانت التنمية المحلية معنية بتوظيف جميع الموارد المادية والطبيعية والبشرية للمجتمع المحلي من أجل زيادة الدخل وتحسين الوضع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات، فإن التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية احتياجات المجتمع المحلي. الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تأمين احتياجاتها وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط والمعدلات البشرية. استهلاك عالي واستخدام للتكنولوجيا المتقدمة التي تعتبر أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة وتقلل من الانبعاثات.

حيث ترتكز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.

الخاتمة

تعد المشاركة المجتمعية سببًا رئيسيًا لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات والبلديات والمؤسسات، وتحقق اللامركزية في العمل الإداري، مما يزيد من الكفاءة في الأداء، ويزيد من ارتباط المجتمع بخطط التنمية وحرصه على تنفيذها لما لها من تصبح جزءًا منهم.

يصبح التخطيط من الأسفل إلى الأعلى، ويعزز ثقة الجمهور في عملية التخطيط، ويؤمن بدور المشاركة المجتمعية ويتبناه كسياسة في التخطيط، ويضع معايير للمتابعة لضمان التنفيذ الأمثل لها.

هناك العديد من الأشكال والمستويات وأنواع المشاركة ويمكن تحديدها بناءً على طبيعة العمل، وأخذ زمام المبادرة من قبل الأفراد والسكان يعتبر أعلى أنواع المشاركة المجتمعية التي يجب العمل عليها للوصول إلى هذا المستوى للمشاركة ونوعها يجب العمل على تحديد معوقات المشاركة المجتمعية لتلافيها.

المصادر والمراجع

شريفة جنادي. (2019). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

سلامة, & عبد المجيد. (2017). آليات تحسين دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

مقالة منشورة على شبكة الإنترنت، (2022)، تنمية المجتمع المحلّي، القسم رقم ٢، الفصل ٥، عبر الرابط التالي: https://ctb.ku.edu/en/node/3457، تمت الزيارة في تاريخ: 24-09-2022، الساعة: 08-12 مساءاً.

مقالة منشورة على مقوع ستار شمس، (٢٠٢١)، المشاركة المجتمعية، عبر الرابط التالي: https://www.starshams.com/2021/03/educational-Community%20participation.html، تمت الزيارة بتاريخ: 24-09-2022، الساعة: 10:26 مساءاً.

بلقليل، نور الدين. (2015). محاولة تقييم دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (Doctoral dissertation, جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر, قسم التسيير).

حسن صادق عبد الله، (1992)، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، الطبعة الثانية.

شيهوب مسعود، (1986)، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية.

Rothman, Jack (2001), Approaches to community intervention. In Rothman, J., Erlich, J.L., and Tropman, J.E., Strategies of Community Intervention (6th edn.). Itasca, IL: F.E. Peacock, pp. 27-64.